بتكلفة520 مليون دولار

الصندوق السعودي للتنمية يمول مشاريع قطاعي المياه والصرف الصحي

صنعاء / سبأ

أكد الصندوق السعودي للتنمية أن قضية المياه في اليمن من أهم و أصعب التحديات التنموية التي تواجهها نتيجة مشاكل زيادة إستخدامات المياه التقليدية وصعوبة الوصول إلى مياه الشرب وندرة خدمات الصرف الصحي.

وقال الصندوق في تقريره السنوي الذي تلقت(سبأ) نسخة منه: " نظراً لوجود هذه المشكلات الكبيرة، فإن ذلك يتطلب بذل المزيد من الإهتمام بمشاريع المياه والصرف الصحي خاصة في المناطق الحضرية والريفية ذات الأهمية، والتي تحتاج إلى إيصال خدمات المياه والصرف الصحي بشكل عاجل وملح".

وأشار الصندوق إلى أنه ساهم في تنفيذ الإستراتيجية اليمنية الخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي بالتنسيق مع الجهات المعنية في جميع محافظات اليمن، حيث بلغت التكاليف الإجمالية لمشاريع المياه والصرف الصحي التي أسهم الصندوق في تمويلها حتى العام الجاري نحو مليار و950 مليون ريال سعودي ما يعادل 520 مليون دولار أمريكي.

وأوضح الصندوق السعودي أنه قام بتمويل مشاريع المياه التقليدية ومياه الشرب والصرف الصحي في مدينة صنعاء بقرضين قيمتهما نحو 98 مليون ريال سعودي، ومشروع واحد للمياه التقليدية ومياه الشرب والصرف الصحي في مدينة تعز بقرض بقيمة 61 مليون ريال سعودي، إضافة إلى تخصيص منحتين ماليتين من حكومة المملكة بمبلغ 825 مليون ريال سعودي لبرنامج المياه التقليدية ومياه الشرب والصرف الصحي للمدن الحضرية.

ولفت التقرير إلى أن تنمية وإدارة الموارد المائية في الجمهورية اليمنية تكتسب أهمية خاصة وموقفاً متقدماً في استراتيجية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، بسبب النقص الحاد في مواردها المائية المتاحة والمتمثلة بالمياه السطحية والجوفية.

وبين الصندوق في تقريره أنه راعى عند مساهمته في تنفيذ مشاريع في قطاع المياه والصرف الصحي في اليمن تجنب الآثار السلبية على البيئة والصحة العامة إلى جانب الحفاظ على مصادر المياه التقليدية وشبكات الصرف الصحي التي تكونت جميعها نتيجة لزيادة عدد السكان.

ونوه تقرير الصندوق السعودي للتنمية بأنه و استمراراً في تنفيذ ونجاح هذه المشاريع المائية فقد تم إعداد الدراسات والتصاميم لشبكات تزويد المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي في عدد من المدن في الجمهورية اليمنية، كما تم عمل خطط قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى لخدمة المدن والقرى بمياه الشرب والصرف الصحي إلى جانب إعداد الدراسات الهندسية الأولية والتفصيلية ووثائق العطاءات.

لافتا إلى أن مشاريع المياه والصرف الصحي في اليمن والتي يمولها الصندوق تركز على تأسيس بنية متينة لخدمات المياه والصرف الصحي قادرة على دعم استراتيجية طويلة المدى وبالتالي تحقق أهداف وغايات توفير خدمات المياه والصرف الصحي بصورة فعالة وقابلة للإستدامة البيئية والإجتماعية، إلى جانب تحسين إيرادات المؤسسات وفروعها في المراكز الحضرية بما يضمن تحقيق اللامركزية والإستقرار المالي لهذه الفروع.

كما تركز على حماية وتعزيز صحة المواطن والحد من تكاليف الصحة العامة من خلال توفير بيئة نظيفة وصحية نتيجة تحسين نوعية مياه الشرب والصرف الصحي وجودتها، ومحاربة الفقر وإيجاد فرص عمل من خلال تنفيذ مشاريع تعتمد على تكثيف العمالة وتعزيز فرص حصول المرأة على التعليم، والوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية والتي منها تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول العام 2015م.

ونوه التقرير بأن الأهداف التي تسعى مشاريع المياه والصرف الصحي الممولة من قبل الصندوق تتمثل في توفير خدمات المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي للمراكز والمدن الحضرية بصورة قابلة للإستمرار ومواكبة للخطط الخمسية وأهداف الألفية والتخفيف من حدة الفقر وفقاً للإستراتيجية الوطنية للمياه في اليمن.

يشار إلى أن الصندوق السعودي للتنمية نفذ خلال العام الماضي تسع عمليات تمويلية في اليمن بمبلغ إجمالي بلغ 548 مليوناً و70 الف ريال سعودي.

كما أن إجمالي عدد القروض الموقعة بين الصندوق و الحكومة اليمنية بلغت خلال الأعوام (1975 - 2012م) 22 قرضا بمبلغ إجمالي تجاوز مليارين و140 مليون ريال سعودي.

رأي اقتصادي

قياس وتحليل مخاطر الائتمان

لا شك في أن لدى المحللين والمحاسبين والمراجعين وواضعي السياسة الائتمانية والاستثمارية شكوكاً جمة حول أهمية وفاعلية التقنيات الحديثة في قياس وتحليل المخاطر المالية والائتمانية، فالجميع يجمعون على أن نجاح أية صفقة مالية أو ائتمانية يأتي عن طريق الإعداد والتحضير الجيد والمنطق والثقة والتدقيق والدراسة العملية والعلمية والالمام بمفهوم كلفة رأس المال المستخدم الذي يهدف إلى الاستثمار والتملك باعتبار كلفة رأس المال من أبرز المفاهيم المالية الحديثة التي تؤدي إلى حصول العلماء والخبراء الاقتصاديين على طرق جديدة وحديثة للقياس والتحليل، ومما لا شك يتضح أنه في حال عدم اتباع الإجراءات والمعايير السليمة والمتعارف عليها إقليمياً ودولياً من قبل مدراء ومسؤولي الائتمان عند منح الائتمانات المصرفية فإنها تعرض المصارف لمخاطر عالية لذا يتوجب إصلاح النظام الإداري العقيم كما يتحتم على كافة المصارف والمؤسسات المالية وغيرها تطبيق الأساليب المحاسبية العلمية والعملية واعتماد المقاييس والمعايير التحليلية وأدوات التحليل المالي خصوصاً ونحن نعيش في عالم يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم بالإضافة إلى أنه يتوجب تعديل قياس المخاطر لإزالة أية شوائب أو صعوبات أو نقاط ضعف من خلال استخدام أساليب احتساب المخاطر الائتمانية المستندة إلى أسعار السوق وضرورة القياس والتقييم اليومي للعمل الائتماني والمالي والمصرفي وإشراك العديد من مسؤولي المصارف التنفيذيين مع مدراء الائتمان عند اتخاذ أي قرارات ائتمانية أو استثمارية.

د.أحمد إسماعيل البواب

Email Ahmed albauab @hot mail. com

عبر ميناء عدن

تصدير أكثر من 7 آلاف طن من المنتجات الوطنية

عدن / سبأ

صدرت أمس عبر أرصفة ميناء الحاويات بعدن سبعة آلاف و317 طن من المنتجات الوطنية السمكية والصناعية والزراعية. وذكرت إحصائية صادرة عن النشاط الملاحي اليومي بالميناء لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن شحنة نخالة القمح والبالغة سبعة آلاف طن صدرت إلى مدينة الإسكندرية المصرية في حين صدرت شحنة الأسماك والأحياء المائية البالغة 300 طن إلى كل من "الأردن، ولبنان، وروسيا، والصين، وفرنسا، وإيطاليا، وبانكو، وماليزيا، وهونج، كونج" فيما صدرت شحنة العطور والألبان السائلة والبالغة 17 طنا إلى إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة.

وكانت أرصفة المعلا ميناء عدن شهدت تفريغ 516 حاوية من مختلف الأحجام تحوي على بضائع واردات للاستهلاك المحلي ومعدات فنية خاصة بالمشاريع الاقتصادية التنموية والخدمة التي تنفذ في عدن وبقية محافظات الجمهورية.